محضر الجلسة رقم 557

التاريخ: الثلاثاء 17 جمادى الثانية 1428 (26 يونيو 2007)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: عشر دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 35.06 تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

****

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

نحن مطالبون بالبت في مشروع قانون رقم 35.06 تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، المحال على المجلس من مجلس النواب. الكلمة للحكومة.. الحكومة غير موجودة، نعطي الكلمة لمقرر اللجنة، وإذا كان التقرير قد وزع أفتح باب المناقشة.. الكلمة للأغلبية، الأستاذ عابد شكيل تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 35.06 تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني، وهو مشروع يرمي بالدرجة الأولى إلى تحقيق هدفين أساسيين يتعلق الأول بتقوية جودة تأمين هذه الوثيقة التعريفية الجديدة والحفاظ على الهوية من التلاعب ومن كل أنواع التزييف والتزوير، خاصة في ظروف العولمة والتطور التكنولوجي الذي أصبح يتيح إمكانيات واسعة لتزوير الوثائق الرسمية، وبذلك ستكون هذه البطاقة الجديدة بمثابة حماية ضرورية للمواطنين من كل أشكال التزوير.

أما الهدف الثاني فيتعلق بتطوير إمكانية استعمالها والتخفيف من المساطر الإدارية وتبسيط الحياة اليومية للمواطنين بإعفائهم من الإدلاء ببعض الوثائق البدائية، بحيث ستقوم هذه البطاقة مقام بعض الشهادات التي كان مفروضا الإدلاء بها كشواهد الولادة والحياة والجنسية والسكنى، وبذلك يكون هذا المشروع السيد الوزير المحترم قد جاء في إطار المجهودات التي تبذلها الحكومة مشكورة من أجل تحديث الإدارة وتوفير خدمات ذات جودة عالية وموسومة بالفعالية والنجاعة المطلوبة والارتقاء بالإطار القانوني الحالي لبطاقة التعريف الوطنية وإصلاحه وتأهيله وتبني نظام جديد يعتمد تكنولوجيا حديثة تمكن من إعداد وإنتاج بطاقة تستجيب للمعايير المعمول بها دوليا ومسايرة ركب التطور والتنضيب والعصرنة وتسريع اندماج وطننا في مجتمع المعلومات والتواصل.

ونحن في فرق الأغلبية نعتقد بأن تطبيق هذا المشروع على أرض الواقع من شأنه أن يحد من النزيف الذي عانت منه بلادنا من جراء بعض الممارسات التي أبانت عنها النقائص التي تعتري التعامل مع بطاقة التعريف الوطنية الحالية.

وبهذه المناسبة، فإننا نطالب الحكومة بالعمل على إخراج هذه البطاقة الجديدة إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، ونهج سياية للقرب في هذا المجال بالتنقل إلى المراكز القروية من أجل ضمان تعميمها على سائر المواطنين، وعليه فإننا نصوت على هذا المشروع بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الذي يتناول الكلمة باسم فرق المعارضة، الكلمة للدكتور نور الدين بركاع باسم فرق المعارضة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

في البداية السيد الرئيس، السادة الوزراء، نسجل بدهشة كبيرة غياب الحكومة الممثلة في وزارتين: وزارة الداخلية ووزارة تحديث القطاعات العامة في بسط عرضيهما قبل الشروع في مناقشة هذا القانون المهم 35.06 المتعلق ببطاقة التعريف الإلكترونية.

في الشق الأول من مداخلتي الذي يتعلق بالبطاقة الوطنية الجديدة، حيث أننا نسجل بإيجابية ونثمن المقتضيات التي جاء بها مشروع القانون رقم 35.06 والذي يرمي إلى تحديث نظام تدبير بطاقة التعريف الوطنية واستبداله بنظام تكنولوجي حديث ومتطور يسرع انخراط المغرب في منظومة التواصل والمعلومات.

كما أننا نسجل خصوصية هذه البطاقة الإلكترونية، والتي ستمكن من تبسيط المساطر الإدارية بالإعفاء من الإدلاء بمجموعة من الوثائق، ولكننا نسجل أيضا الملاحظات والتساؤلات التالية:

لماذا تم التنصيص في تسمية المشروع على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية فقد يأتي التطور العلمي مستقبلا بشكل جديد من التكنولوجيا يفرض نوعا آخر من البطائق، بحيث كان يمكن الاحتفاظ على صيغة عامة تهم كل أنواع بطائق التعريف؟

ثانيا، لازالت بطاقة التعريف الوطنية تطرح إشكالية التعميم فلا يعقل أننا نعيش في القرن 21 ولا زالت فئات عريضة من المواطنين لا تتوفر على بطاقة وطنية، بل هناك من لا يتوفر حتى على دفتر الحالة المدنية، وهي أمور يجب التفكير في حلها مستعجلا فلا يعقل أن تتضمن لوائحنا الانتخابية 17% من المسجلين بدون بطاقة وطنية.

ثالثا، هل وضعت الحكومة إجراءات لتدبير المرحلة الانتقالية وتجاوز كل العقبات التي سيطرحها تغيير البطاقة الحالية بالبطاقة الالكترونية من مراكز استقبال المواطنين وموارد بشرية ضرورية إلى غير ذلك من الإجراءات؟

رابعا، هل يمكن أن تتضمن هذه البطاقة الجديدة السجل العدلي لحاملها لإعفاء المواطنين من صعوبات الحصول على هذا السجل كتنقل الأشخاص الغير المقيمين في مناطق ازديادهم؟

الشق الثاني المتعلق بتحديث القطاعات مرتبط بموضوع تبسيط المساطر الإدارية لأؤكد أن معالجة هذا الموضوع يجب أن تكون شمولية لأن الأمر لا يتعلق فقط بتبسيط المساطر، بل قد يحتاج في الكثير من الأحيان إلى مراجعة القوانين وتحديثها وملاءمتها مع الواقع، ولهذا فإننا نعتبر أن تبسيط المساطر لا يجب أن يقتصر على الوثائق الإدارية وتحديثها، بل يجب أن تشتمل الكثير من القوانين والأنظمة وتوفير كذلك الآليات المادية والبشرية وغيرها لتفعيلها من أجل تبسيط فعلي للمساطر الإدارية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. نمر إلى عملية التصويت على مواد المشروع.

المادة 1، الموافقون= الإجماع.

المادة 2، الإجماع، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت، الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 35.06 تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

وأشكر الجميع، ورفعت الجلسة.